

**التوطين الدائم في ليبيا بين الإكراه الإنساني والهندسة السكانية إشكالية السيادة في ظل الدولة الهشة****مريم محمد علي الدحنوس**memeliby98@gmail.com

الأكاديمية الليبية – جنزور ليبيا

Permanent Settlement in Libya between Humanitarian Coercion and Demographic

Engineering The Sovereignty Dilemma in a Fragile State

Maryam Mohammed Ali Al-Dahnous

The Libyan Academy – Janzour, Libya

تاريخ الاستلام: 2026/08/07 تاريخ المراجعة 2026/08/20 تاريخ القبول: 2026/8/25- تاريخ النشر: 2026/09/18**الملخص:**

تتناول هذه الدراسة ظاهرة التوطين الدائم في ليبيا بوصفها قضية تتقاطع فيها الاعتبارات الإنسانية مع التحولات الديموغرافية والسياسية والأمنية، في ظل هشاشة مؤسسات الدولة وتعدد مراكز القوة. وتنبع الإشكالية من التداخل بين استضافة المهاجرين والنازحين لأسباب إنسانية مؤقتة، وبين تحول وجود بعض الفئات إلى أنماط استقرار طويلة الأمد قد تفرض تحديات على إدارة المجال السكاني والسيادة الوطنية. وفي هذا السياق، تبرز ليبيا باعتبارها دولة عبور واستقرار محتمل للمهاجرين القادمين من إفريقيا جنوب الصحراء، فضلاً عن كونها ساحة لاستقبال موجات النزوح الناتجة عن الصراعات الإقليمية والمحلية.

وتطرح ظاهرة التوطين الدائم إشكالية مركبة تتعلق بقدرة الدولة الليبية على ضبط سياساتها السكانية والهجرية، خاصة مع ضعف المؤسسات المركزية وتعدد السلطات المحلية والفاعلين غير الرسميين. كما تثير تساؤلات حول الحدود الفاصلة بين الإكراه الإنساني، عندما يصبح بقاء الأفراد مرتبطاً بغياب البدائل الآمنة، وبين الهندسة السكانية، عندما تُستخدم التحولات الديموغرافية بصورة مقصودة أو غير مباشرة لإعادة تشكيل التوازنات الاجتماعية والجغرافية والسياسية.

وتسعى الدراسة إلى تحليل أثر هذه التحولات في مفهوم السيادة، من خلال بحث قدرة الدولة على التحكم في حدودها وسكانها وسياساتها الديموغرافية، مع مراعاة التزاماتها الدولية تجاه حقوق الإنسان واللاجئين والمهاجرين. وتخلص إلى أن معالجة الظاهرة تتطلب مقاربة متوازنة لا تختزلها في البعد الأمني، بل تربط بين حماية الإنسان، وتعزيز مؤسسات الدولة، وتنظيم الهجرة، ومنع استغلال الهشاشة المؤسسية في إحداث تغييرات سكانية غير شفافة أو قسرية.

الكلمات المفتاحية: ليبيا، التوطين الدائم، الهجرة، النزوح، الإكراه الإنساني، الهندسة السكانية، السيادة، الدولة الهشة، التحولات الديموغرافية، الأمن الإنساني.

Abstract:

This study examines the phenomenon of permanent settlement in Libya as an issue at the intersection of humanitarian considerations and demographic, political, and security transformations, amid the fragility of state institutions and the multiplicity of centers of power. The problem arises from the overlap between hosting migrants and displaced persons for temporary humanitarian reasons and the transformation of the presence of certain groups into long-term settlement patterns that may pose challenges to the management of population dynamics and national sovereignty. In this context, Libya emerges as both a transit country and a potential destination for migrants arriving from sub-Saharan Africa, as well as a setting for receiving waves of displacement resulting from regional and local conflicts.

Permanent settlement raises a complex problem concerning the Libyan state's capacity to regulate its population and migration policies, particularly given the weakness of central institutions and the existence of multiple authorities and informal actors. It also raises questions about the boundary between humanitarian coercion, when individuals remain

because safe alternatives are unavailable, and demographic engineering, when demographic transformations are deliberately or indirectly used to reshape social, geographic, and political balances.

The study seeks to analyze the impact of these transformations on the concept of sovereignty by examining the state's capacity to control its borders, population, and demographic policies, while taking into account its international obligations regarding the rights of migrants and refugees. It concludes that addressing this phenomenon requires a balanced approach that does not reduce it to a security issue, but rather links human protection, the strengthening of state institutions, migration regulation, and the prevention of exploiting institutional fragility to bring about opaque or coercive demographic changes.

Keywords: Libya, permanent settlement, migration, displacement, humanitarian coercion, demographic engineering, sovereignty, fragile state, demographic transformations, human security.

المقدمة

شهدت ليبيا منذ عام 2011 تحولات سياسية وأمنية ومؤسسية عميقة أثرت في قدرة الدولة على إدارة حدودها وتنظيم قضايا الهجرة واللجوء، في ظل الانقسام السياسي وتعدد مراكز القوة والجهات الفاعلة. وفي الوقت نفسه، أصبحت ليبيا دولة مقصد وعبور رئيسية للمهاجرين في شمال أفريقيا، وموقعًا مهمًا ضمن مسارات الهجرة عبر البحر المتوسط نحو أوروبا. وتؤكد بيانات المنظمة الدولية للهجرة أن ليبيا استضافت خلال الفترة من مارس إلى أبريل 2026 نحو 943,748 مهاجرًا موزعين على 100 بلدية و641 مجتمعًا، مع تركيز النسبة الأكبر في المنطقة الغربية، ولا سيما طرابلس، إلى جانب بنغازي ومصراتة. كما أظهرت البيانات أن العوامل الاقتصادية جاءت في مقدمة دوافع الهجرة بنسبة 79%، تليها النزاعات وانعدام الأمن بنسبة 19%، بما يعكس تعدد دوافع الوجود المهاجر داخل ليبيا ().

ولا يقتصر هذا الوجود على العبور، بل يرتبط في بعض الحالات بالإقامة والعمل والسكن وتكوين الروابط الاجتماعية والاقتصادية، الأمر الذي يطرح تساؤلًا حول إمكانية تحول الإقامة المؤقتة إلى استقرار فعلي طويل الأمد. وتزداد أهمية ذلك مع تدفقات اللاجئين الناتجة عن النزاعات في دول الجوار، ولا سيما السودان منذ عام 2023، مما يستدعي التمييز بين الهجرة واللجوء وإعادة التوطين والاستقرار طويل الأمد؛ فالإقامة الممتدة داخل ليبيا لا تعني بالضرورة إعادة توطين قانونية أو وجود برنامج رسمي للتوطين ().

وتتطلب الدراسة من اعتبار الاستقرار الفعلي طويل الأمد مفهومًا تحليليًا يشير إلى استمرار الإقامة والارتباط بالسكن والعمل والعلاقات الاجتماعية والاقتصادية، مع بحث العوامل الإنسانية والاقتصادية والأمنية والسياسية التي تسهم في استمراره. كما تبحث الدراسة في البعد الديموغرافي للظاهرة، خاصة أن استمرار وجود أعداد كبيرة من المهاجرين في مناطق محددة قد يترك آثارًا في سوق العمل والسكن والخدمات والتوزيع السكاني وفي هذا الإطار، لا تفترض الدراسة مسبقًا وجود هندسة سكانية في ليبيا، وإنما تتعامل معها بوصفها إشكالية قابلة للبحث والتحقق، من خلال دراسة السياسات والممارسات والجهات الفاعلة ومدى تأثيرها في التركيبة السكانية والتوزيع الجغرافي للسكان ().

كما ترتبط الظاهرة بصورة مباشرة بمسألة السيادة الوطنية؛ فإدارة الحدود وتنظيم الدخول والإقامة والعمل من وظائف الدولة الأساسية، في حين تفرض الاعتبارات الإنسانية والقانونية حماية اللاجئين وطالبي اللجوء واحترام حقوق المهاجرين. ويزداد هذا التحدي في ظل هشاشة المؤسسات الليبية وتعدد مراكز القوة ().

ومن ثم، تتحدد إشكالية الدراسة في فهم العلاقة بين التوطين الدائم أو الاستقرار الفعلي طويل الأمد، والإكراه الإنساني، والتحويلات السكانية، والسيادة الوطنية في ظل الدولة الليبية الهشة. وتسعى الدراسة إلى تحليل هذه العلاقة، والتمييز بين الهجرة واللجوء وإعادة التوطين والاستقرار طويل الأمد، والكشف عن انعكاساتها الإنسانية والديموغرافية والسياسية والسيادية، مع إخضاع مفهوم الهندسة السكانية للتحليل العلمي القائم على الأدلة ().

الاستدلال على مشكلة الدراسة:

يمكن الاستدلال على مشكلة الدراسة من مجموعة من المؤشرات الواقعية والأكاديمية المترابطة.

أولاً: تنامي حجم الوجود المهاجر في ليبيا وتنوع جنسياته ومناطق وجوده. وتظهر بيانات المنظمة الدولية للهجرة استمرار ارتفاع أعداد المهاجرين الذين يتم رصدتهم داخل مختلف البلديات الليبية، مع ارتباط الهجرة بعوامل اقتصادية وأمنية وإنسانية متنوعة.

ثانياً: ليبيا لا تتعامل مع ظاهرة هجرة مستقرة أو أحادية النوع، وإنما مع حركات سكانية مختلطة تضم مهاجرين لأسباب اقتصادية، ولجئين، و طالبي لجوء، وأشخاصًا في أوضاع نزوح، وأفرادًا قد تطول فترة بقائهم داخل البلاد لأسباب تتعلق بإغلاق طرق العبور أو تعذر العودة أو صعوبة الوصول إلى بلد المقصد.

ثالثاً: ضعف قدرة الدولة الليبية على إدارة الظاهرة بصورة مركزية، في ظل الانقسام المؤسسي وتعدد الجهات الأمنية والعسكرية والمحلية. وتبين الأدبيات الحديثة أن هشاشة الدولة وتجزؤ السلطة في ليبيا أدت إلى ظهور أنماط متعددة وغير رسمية لحكومة الهجرة، مع مشاركة جهات غير حكومية وجماعات مسلحة في بعض جوانب إدارة حركة المهاجرين. رابعاً: بروز البعد الدولي للظاهرة، إذ أصبحت إدارة الهجرة في ليبيا مرتبطة بصورة وثيقة بالسياسات الأوروبية والدولية المتعلقة بالحدود والعودة ومنع الوصول إلى أوروبا. ويشير عدد من الدراسات إلى أن ضعف مؤسسات الدولة الليبية أوجد بيئة تتداخل فيها السياسات الرسمية مع أنماط غير رسمية لحكومة الهجرة.

ومن مجموع هذه المؤشرات تتشكل المشكلة البحثية في ضرورة معرفة ما إذا كان طول مدة بقاء بعض الفئات المهاجرة واللاجئة داخل ليبيا يمكن أن يتطور إلى استقرار فعلي طويل الأمد، وما إذا كان هذا الاستقرار نتيجة طبيعية للظروف الإنسانية والهجرية، أم أن هناك سياسات أو ترتيبات مقصودة قد تسهم في إنتاج أنماط من التوطين أو إعادة تشكيل بعض البيئات السكانية. مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في تزايد وتنوع أعداد المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء في ليبيا، في ظل الانقسام المؤسسي وضعف القدرة المركزية على إدارة الحدود وسياسات الهجرة والإقامة، مما جعل الظاهرة تتجاوز أبعادها الإنسانية إلى أبعاد قانونية وسياسية وأمنية وديموقراطية وسيادية وتبرز الإشكالية مع استمرار إقامة بعض المهاجرين واللاجئين لفترات طويلة وارتباطهم بالسكن والعمل والمجتمع، مع ضرورة التمييز بين الهجرة واللجوء وإعادة التوطين والاستقرار الفعلي طويل الأمد؛ إذ إن طول الإقامة لا يعني بالضرورة تحقق التوطين، كما أن تزايد أعداد المهاجرين لا يثبت وحده وجود مشروع لإعادة تشكيل التركيبة السكانية.

وعليه، تتمحور مشكلة الدراسة حول عدم وضوح طبيعة التحول من الإقامة المؤقتة إلى الاستقرار طويل الأمد، والعوامل المؤثرة فيه، ومدى ارتباطه بالإكراه الإنساني والسياسات الهجرية وهشاشة الدولة، وما قد يترتب عليه من تحولات سكانية وانعكاسات على السيادة الوطنية، مع التحقق علمياً من مدى انطباق مفهوم الهندسة السكانية على الحالة الليبية وتسعى الدراسة إلى اختبار هذه الإشكالية من خلال تحليل العلاقة بين التوطين، والإكراه الإنساني، والهندسة السكانية، والسيادة الوطنية في الدولة الهشة. أسباب اختيار الموضوع

تم اختيار موضوع الدراسة استناداً إلى مجموعة من الأسباب، يمكن إجمالها في خمسة أسباب رئيسية:

1. الأهمية المتزايدة لظاهرة الهجرة واللجوء في ليبيا، وما تشهده من استمرار وجود أعداد كبيرة من المهاجرين واللاجئين لفترات زمنية طويلة، بما يثير تساؤلات حول طبيعة الإقامة والاستقرار طويل الأمد.
2. ارتباط الهجرة بقضايا الأمن الوطني والسيادة وإدارة الحدود، خاصة في ظل ضعف مؤسسات الدولة الليبية وانقسامها، وما يترتب على ذلك من تحديات في إدارة حركة السكان وتنظيم الهجرة والإقامة.
3. تداخل الأبعاد الإنسانية والسياسية والأمنية والديموقراطية للظاهرة، والحاجة إلى التمييز العلمي بين مفاهيم الهجرة واللجوء وإعادة التوطين والاستقرار الفعلي طويل الأمد.
4. محدودية الدراسات التي تجمع بين الهجرة والاستقرار طويل الأمد ومفهوم السيادة في ظل الدولة الهشة، إلى جانب الحاجة إلى دراسة أثر السياسات الدولية والإقليمية والفاعلين المختلفين في إدارة ملف الهجرة داخل ليبيا.
5. الحاجة إلى معالجة مفهوم «الهندسة السكانية» بصورة علمية وموضوعية، من خلال التحقق من مدى انطباقه على الحالة الليبية دون افتراض مسبق، والاستفادة من نتائج الدراسة في تطوير السياسات المتعلقة بالهجرة واللجوء والحدود وتعزيز قدرة الدولة على إدارة هذا الملف. 5. أهمية الدراسة

أهمية الدراسة: تتحدد أهمية الدراسة في جانبين رئيسيين: الأهمية العلمية والأهمية العملية:

أولاً: الأهمية العلمية: تتمثل في بناء مقاربة تجمع بين الهجرة واللجوء والدراسات السكانية والسيادة والدولة الهشة، مع التمييز بين الهجرة واللجوء وإعادة التوطين والاستقرار الفعلي طويل الأمد، وفهم العلاقة بين الوجود المهاجر والتحولات السكانية والسيادة الوطنية في السياق الليبي.

ثانياً: الأهمية العملية: تتمثل في إمكانية الاستفادة من نتائج الدراسة في تطوير سياسات إدارة الحدود والهجرة والإقامة والعمل، وحماية اللاجئين وطالبي اللجوء، ومكافحة الاتجار بالبشر، وإدارة الآثار الاجتماعية والأمنية والديموقراطية للهجرة طويلة الأمد، بما يحقق التوازن بين الاعتبارات الإنسانية والأمن والسيادة الوطنية. كما يمكن أن تسهم في تطوير سياسات أكثر وضوحاً تجاه إدارة الحدود وتنظيم الهجرة وحماية اللاجئين وطالبي اللجوء ومكافحة الاتجار بالبشر وتنظيم الإقامة والعمل وإدارة آثار الهجرة طويلة الأمد وحماية التوازنات الاجتماعية والأمنية والسيادية للدولة. أهداف الدراسة

الهدف الرئيس: تحليل ظاهرة التوطين الدائم أو الاستقرار طويل الأمد في ليبيا، وبيان علاقتها بالإكراه الإنساني والهندسة السكانية وإشكالية السيادة في ظل هشاشة الدولة. الأهداف الفرعية تسعى الدراسة إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية:

1. التعرف إلى واقع الهجرة واللجوء والاستقرار طويل الأمد في ليبيا، والتمييز بين الهجرة واللجوء وإعادة التوطين والتوطين والاستقرار الفعلي طويل الأمد، مع تحليل العوامل المؤدية إلى استمرار إقامة المهاجرين واللاجئين، والمؤشرات الدالة على تحول الإقامة المؤقتة إلى استقرار طويل الأمد.
 2. تحليل إدارة الهجرة واللجوء في ظل هشاشة الدولة الليبية، من خلال دراسة أدوار الفاعلين المحليين والدوليين، والعلاقة بين السياسات الإنسانية وسياسات ضبط الهجرة، ومدى تأثير السياسات والممارسات المختلفة في التوزيع السكاني.
 3. تحليل انعكاسات الاستقرار طويل الأمد على السيادة والأمن الوطني، وتقييم مدى ارتباطه بالتحويلات السكانية المحتملة، مع تقديم مقترحات تساهم في إدارة الظاهرة بما يحقق التوازن بين الاعتبارات الإنسانية والسيادية.
- تساؤلات الدراسة
- التساؤل الرئيس: إلى أي مدى يمثل الاستقرار طويل الأمد للمهاجرين واللاجئين في ليبيا نتيجة للإكراهات الإنسانية وظروف الدولة الهشة، وإلى أي مدى يمكن أن يرتبط بسياسات أو ممارسات ذات تأثير في البنية السكانية والسيادة الوطنية؟
- التساؤلات الفرعية: ما طبيعة الهجرة واللجوء والاستقرار طويل الأمد في ليبيا؟
1. ما طبيعة الفروق بين الهجرة واللجوء وإعادة التوطين والتوطين والاستقرار الفعلي طويل الأمد في ليبيا، وما العوامل التي تدفع بعض المهاجرين واللاجئين إلى البقاء لفترات طويلة، وما دور هشاشة مؤسسات الدولة والفاعلين المحليين والدوليين في تشكيل سياسات الهجرة والاستقرار؟
 2. إلى أي مدى توجد مؤشرات موضوعية على تحول بعض حالات الإقامة المؤقتة إلى استقرار فعلي طويل الأمد، وهل يمكن الحديث عن «هندسة سكانية» في الحالة الليبية، وما الأدلة التي يمكن الاستناد إليها لإثباتها أو نفيها؟
 3. ما انعكاسات الاستقرار طويل الأمد للمهاجرين واللاجئين على السيادة والأمن الوطني الليبي، وكيف يمكن تحقيق التوازن بين الالتزامات الإنسانية ومتطلبات حماية السيادة والمصالح الوطنية؟
- منهج الدراسة
- تتبنى الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، لوصف واقع الهجرة واللجوء والاستقرار طويل الأمد في ليبيا وتحليل أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والقانونية، مع توظيف منهج دراسة الحالة باعتبار ليبيا حالة بحثية لدراسة العلاقة بين الهجرة والاستقرار والسيادة في ظل الدولة الهشة. كما تستفيد الدراسة بصورة محدودة من المنهج المقارن عند الحاجة، مع تحليل البيانات والتقارير والوثائق والدراسات والتشريعات ذات الصلة.
- حدود الدراسة
- الحدود الموضوعية: تركز الدراسة على التوطين الدائم أو الاستقرار الفعلي طويل الأمد للمهاجرين واللاجئين في ليبيا، وعلاقته بالإكراه الإنساني والهندسة السكانية والسيادة في ظل هشاشة الدولة.
- الحدود المكانية: تشمل الدراسة الأراضي الليبية، مع التركيز على المناطق التي تشهد كثافة أو أهمية واضحة في حركة واستقرار المهاجرين واللاجئين.
- الحدود الزمنية: تقترح الدراسة أن تمتد الفترة الزمنية من 2011 إلى 2026، باعتبارها فترة شهدت تحولات كبيرة في بنية الدولة الليبية وفي أنماط الهجرة واللجوء وحوكمة الحدود.
- الحدود البشرية: تشمل الفئات المرتبطة بالظاهرة، مثل: المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء والمسؤولين والجهات المختصة والخبراء والباحثين والعاملين في المنظمات الدولية والمحلية ذات الصلة.
- مجتمع الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من الفئات والجهات المرتبطة بصورة مباشرة بموضوع البحث، وتشمل:
1. المهاجرين المقيمين في ليبيا، سواء كانت إقامتهم مؤقتة أو ممتدة.
 2. اللاجئين وطالبي اللجوء الموجودين داخل ليبيا.
 3. المؤسسات والجهات الليبية المعنية بالهجرة والحدود والشؤون الداخلية والأمن.
 4. العاملين في المنظمات الدولية والمحلية ذات العلاقة بالهجرة واللجوء.
 5. الأكاديميين والخبراء والباحثين المتخصصين في قضايا الهجرة والأمن والسيادة والديموغرافيا.
 6. المجتمعات المحلية في المناطق التي تشهد وجوداً أو استقراراً ملحوظاً للمهاجرين واللاجئين.
- وتستند الدراسة كذلك إلى مجتمع وثائقي يتكون من التقارير والإحصاءات الرسمية والدولية والدراسات العلمية والتشريعات والاتفاقيات ذات الصلة.
- عينة الدراسة: يمكن اعتماد العينة القصدية للعاملين والخبراء والمسؤولين؛ نظراً لأن الدراسة تحتاج إلى أشخاص يمتلكون معرفة مباشرة بموضوع الهجرة واللجوء وإدارة الحدود. كما يمكن استخدام عينة متاحة أو قصدية من المهاجرين واللاجئين، مع مراعاة الضوابط الأخلاقية وحماية المشاركين وعدم تعريض أي شخص لخطر قانوني أو أمني نتيجة مشاركته.
- وتختار العينة بحيث تمثل قدر الإمكان: اختلاف الجنسيات واختلاف مدة الإقامة واختلاف الوضع القانوني واختلاف مناطق الإقامة واختلاف أسباب البقاء في ليبيا أما بالنسبة للمقابلات، فيمكن اختيار عدد من الخبراء والمسؤولين والعاملين في المنظمات ذات الصلة بصورة قصدية.
- أدوات جمع البيانات: تعتمد الدراسة على مجموعة من الأدوات، أهمها:

- أ. الاستبانة: توجه إلى عينة مناسبة من المهاجرين واللاجئين أو أفراد المجتمع المحلي، وفقاً لما تسمح به طبيعة الدراسة وإمكانات الباحث.
- ب. المقابلة شبه المقتنة: توجه إلى الخبراء والأكاديميين والمسؤولين والعاملين في المؤسسات والمنظمات المعنية بالهجرة واللجوء.
- ج. تحليل الوثائق: يشمل تحليل: القوانين والتشريعات الليبية والاتفاقيات الدولية والتقارير الحكومية وتقارير الأمم المتحدة وتقارير المنظمة الدولية للهجرة وتقارير المفوضية السامية لشؤون اللاجئين والإحصاءات والبيانات المتعلقة بالمهاجرين واللاجئين.
- مصطلحات الدراسة وتعريفاتها الإجرائية:
1. الهجرة: يقصد بالهجرة انتقال الأشخاص من بلد أو منطقة إلى أخرى بقصد الإقامة المؤقتة أو الطويلة لأسباب اقتصادية أو اجتماعية أو أمنية أو غيرها، دون أن يعني ذلك بالضرورة اكتساب صفة اللاجئ أو الاستحقاق لإعادة التوطين.
- ()
2. اللجوء واللاجئ: يقصد باللجوء طلب الحماية الدولية في دولة أخرى من شخص يخشى الاضطهاد أو التعرض لخطر جسيم في بلده، ويظل طالب اللجوء في انتظار البت في طلبه وتحديد مدى استحقاقه للحماية الدولية (). ويقصد باللاجئ الشخص الذي تنطبق عليه المعايير القانونية للاجئ وفق القانون الدولي، ويوجد خارج بلده بسبب خوف له ما يبرره من الاضطهاد أو بسبب النزاع أو العنف أو غيرها من الظروف التي تستوجب الحماية الدولية ().
3. إعادة التوطين: يقصد بإعادة التوطين نقل اللاجئ من دولة اللجوء إلى دولة ثالثة توافق على قبوله وتوفير الحماية والإقامة له وفق نظامها القانوني؛ ولذلك لا تعني الإقامة الطويلة للاجئ في ليبيا أنه أعيد توطينه فيها. وتعد إعادة التوطين أحد الحلول طويلة الأجل للاجئين ().
4. التوطين الدائم: يقصد بالتوطين الدائم، إجرائياً في هذه الدراسة، انتقال الفرد أو الجماعة من الإقامة المؤقتة إلى استقرار طويل الأمد داخل إقليم معين، مع ظهور مؤشرات على استمرار الإقامة والتجذر الاجتماعي أو الاقتصادي أو المؤسسي، دون أن يعني ذلك بالضرورة وجود برنامج رسمي لإعادة التوطين ().
5. الاستقرار الفعلي طويل الأمد: يقصد به استمرار إقامة الشخص أو الجماعة داخل ليبيا لمدة طويلة، مع تحقيق قدر من الاستقرار في السكن أو العمل أو العلاقات الاجتماعية أو الحصول على الخدمات، دون اشتراط الحصول على وضع قانوني دائم ().
6. الهندسة السكانية: يقصد بالهندسة السكانية، في الإطار التحليلي للدراسة، السياسات أو الممارسات التي تؤدي إلى التأثير في توزيع السكان أو تركيبهم الديموغرافي أو أنماط استقرارهم داخل إقليم معين. وتتعامل الدراسة معها بوصفها فرضية تحليلية لا حكماً مسبقاً على الوجود المهاجر في ليبيا ().
7. السيادة: يقصد بالسيادة سلطة الدولة في إدارة إقليمها وسكانها وحدودها وممارسة وظائفها الداخلية والخارجية بصورة مستقلة، في إطار قواعد القانون الدولي والتزاماتها الدولية ().
8. الدولة الهشة: يقصد بالدولة الهشة الدولة التي تعاني ضعفاً في قدرتها المؤسسية على بسط السلطة وإنفاذ القانون وتقديم الخدمات وممارسة وظائف الحكم بصورة فعالة ومتماسكة على كامل إقليمها، وهو مفهوم تبرز أهميته في دراسة الحالة الليبية بالنظر إلى تحديات الحوكمة وتجزؤ السلطة ().
9. الإكراه الإنساني: يقصد بالإكراه الإنساني، إجرائياً في هذه الدراسة، الظروف والضغوط الإنسانية والأمنية والاقتصادية التي تحد من قدرة الفرد على اتخاذ قرار حر بشأن البقاء أو المغادرة أو العودة، مثل النزاع والاضطهاد وانعدام الأمن وتعذر العودة الآمنة ().

الدراسات السابقة

1. عبد النبي، أحمد يوسف محمد (2023) تأثير الهجرة غير المشروعة على الأمن القومي المصري، مجلة الأمن القومي والإستراتيجية، الأكاديمية العسكرية للدراسات العليا والإستراتيجية، مج1، ع1، مصر
- مشكلة الدراسة: تأثير الهجرة غير المشروعة على الأمن القومي المصري.
- أهداف الدراسة: تحليل أسباب الهجرة غير المشروعة وتداعياتها، وبيان جهود مصر في الحد منها. منهج الدراسة: المنهج التحليلي. نتائج الدراسة: الهجرة غير المشروعة تمثل تحدياً للأمن القومي، وتتطلب استمرار الجهود الحكومية لمواجهتها. الاتفاق والاختلاف: تتفق مع الدراسات الأخرى في ارتباط الظواهر الحديثة بالأمن، وتختلف بتركيزها على الحالة المصرية. مدى الاستفادة: الاستفادة في فهم علاقة الهجرة غير المشروعة بالأمن القومي والسياسات المصرية لمواجهتها.
2. منصور، شادي أحمد محمد عبد الوهاب (2024) الهندسة الديموغرافية: قراءة في أنماط التهديدات النابعة من السكان وسبل مواجهتها، مجلة الدراسات الإستراتيجية والبحوث السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان - كلية الحقوق والعلوم السياسية - مخبر الدراسات الإستراتيجية والبحوث السياسية، مج3، ع1، الجزائر
- مشكلة الدراسة: اعتبار التحولات الديموغرافية تهديداً محتملاً للأمن القومي. أهداف الدراسة: توضيح العلاقة بين التغيرات السكانية والأمن، والسياسات المتبعة لمواجهتها. منهج الدراسة: المنهج التحليلي والمقارن. نتائج الدراسة: التغيرات

الديمقراطية قد تؤثر في استقرار الدول وأمنها. الاتفاق والاختلاف: تتفق مع الدراسة الأولى في البعد الأمني، وتختلف بتركيزها على العامل الديمغرافي. مدى الاستفادة: الاستفادة في توضيح البعد السكاني وأثره على الأمن القومي.

3. غرداين، خديجة (2023) انخفاض عدد السكان، أو زيادتهم، أو تغيير التركيبة الإثنية-الدينية، مجلة الإحياء، جامعة باتنة 1 - كلية العلوم الإسلامية، مج23، ع33، الجزائر

مشكلة الدراسة: تأثير العولمة في سيادة الدولة وحدودها السياسية. أهداف الدراسة: تحليل أثر العولمة على الدولة والسيادة الوطنية. منهج الدراسة: المنهج التحليلي. نتائج الدراسة: أدت العولمة إلى تحديات أمام السيادة التقليدية للدولة وزيادة تأثير العوامل العابرة للحدود. الاتفاق والاختلاف: تتفق مع الدراستين في تناول التحديات التي تواجه الدولة، وتختلف بتركيزها على العولمة والسيادة. مدى الاستفادة: الاستفادة في فهم تأثير العوامل الدولية والعابرة للحدود على الدولة والهجرة.

4. ندا جمال السيد متولي (2023) أثر الهجرة غير الشرعية على الأمن القومي الليبي في الفترة بين 2011 إلى 2021 رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة،

https://search.mandumah.com/Record/1378005?utm_source=chatgpt.com

مشكلة الدراسة: تتمثل مشكلة الدراسة في بحث تأثير الهجرة غير الشرعية على الأمن القومي الليبي خلال الفترة 2011-2021، في ظل ما شهدته ليبيا من اضطرابات سياسية وأمنية وتزايد تدفقات المهاجرين. هدف الدراسة: تهدف الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الهجرة غير الشرعية والأمن القومي الليبي، وبيان أهم التداعيات الأمنية والسياسية والاقتصادية للظاهرة. منهج الدراسة: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتحليل ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتأثيراتها على الأمن القومي الليبي خلال فترة الدراسة. نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى أن الهجرة غير الشرعية تمثل تحدياً للأمن القومي الليبي، لما ترتبط به من مشكلات أمنية واقتصادية واجتماعية، وأن عدم الاستقرار السياسي والأمني في ليبيا ساهم في تفاقم الظاهرة. نقاط الاتفاق والاختلاف: تتفق الدراسة مع الدراسة الحالية في تناول الهجرة غير الشرعية وعلاقتها بالأمن القومي، بينما تختلف عنها في تركيزها على الحالة الليبية والفترة 2011-2021. الاستفادة من الدراسة: تستفيد الدراسة الحالية منها في توضيح أبعاد تأثير الهجرة غير الشرعية على الأمن القومي، والاستفادة من تناولها للحالة الليبية والمنهج المستخدم في تحليل الظاهرة.

5. إيبني أوكبانشي وكريستيان كاونرت. (2023) المهاجرون في خضم أزمات متعددة: تجزؤ سلطة الدولة، والشبكات غير الرسمية، والتنقل القسري وحالات عدم التنقل في ليبيا. مجلة العالم الثالث الفصلية

<https://doi.org/10.1080/01436597.2023.2290674>

مشكلة الدراسة: تتناول الدراسة أوضاع المهاجرين في ليبيا في ظل الأزمات المتعددة وتجزؤ سلطة الدولة، وتأثير ذلك في حركة المهاجرين وتنقلهم. هدف الدراسة: تهدف إلى تحليل تأثير ضعف سلطة الدولة والشبكات غير الرسمية والأزمات الليبية على أوضاع المهاجرين وحركتهم. منهج الدراسة: اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي لفهم العلاقة بين الأزمات وسلطة الدولة، والشبكات غير الرسمية، وحركة المهاجرين. نتائج الدراسة: أظهرت الدراسة أن ضعف وتجزؤ سلطة الدولة في ليبيا أسهما في زيادة اعتماد المهاجرين على الشبكات غير الرسمية، وأثرا في أنماط تنقلهم، بما في ذلك التنقل القسري وعدم القدرة على التنقل. نقاط الاتفاق والاختلاف: تتفق الدراسة مع الدراسة الحالية في تناول الهجرة وأثرها في ليبيا، وتختلف عنها في تركيزها على أوضاع المهاجرين وتجزؤ سلطة الدولة والشبكات غير الرسمية، وليس الأمن القومي بصورة مباشرة. الاستفادة من الدراسة: تساعد الدراسة في فهم تأثير ضعف مؤسسات الدولة والأزمات السياسية والأمنية على الهجرة، ويمكن الاستفادة منها في تفسير البيئة التي تسهم في استمرار الهجرة غير الشرعية في ليبيا.

ليا مولر-فونك كريستيان فريوليش (2024)، وأندريه بانك تفكيك حوكمة الهجرة القسرية: الفاعلون والدوافع على امتداد مسار النزوح، مجلة مراجعة الهجرة الدولية.

DOI: 10.1177/01979183231165676

مشكلة الدراسة: تتمثل مشكلة الدراسة في صعوبة فهم حوكمة الهجرة القسرية بسبب تعدد الجهات الفاعلة والدوافع المؤثرة في حركة النزوح على امتداد مراحله المختلفة. هدف الدراسة: تهدف إلى تحليل الفاعلين والدوافع المؤثرة في حوكمة الهجرة القسرية، وفهم كيفية تفاعلهم عبر مختلف مراحل النزوح. منهج الدراسة: اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي لتحليل أنماط حوكمة الهجرة القسرية والفاعلين والدوافع المرتبطة بها. نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى أن حوكمة الهجرة القسرية عملية معقدة تشارك فيها جهات متعددة، وأن فهمها يتطلب النظر إلى النزوح باعتباره عملية ممتدة ومتغيرة وليس حدثاً منفصلاً. نقاط الاتفاق والاختلاف: تتفق الدراسة مع الدراسة الحالية في تناول الهجرة القسرية وأسبابها والجهات المؤثرة فيها، بينما تختلف عنها في تركيزها على حوكمة الهجرة والفاعلين والدوافع على امتداد مسار النزوح، وليس على الأمن القومي بصورة مباشرة. الاستفادة من الدراسة: تستفيد الدراسة الحالية منها في فهم أسباب الهجرة والجهات الفاعلة في إدارتها، والاستفادة من مفهوم «مسار النزوح» في تحليل تطور الظاهرة وتأثيرها على الأمن القومي.

الفجوة البحثية

تكشف مراجعة هذه الأدبيات أن هناك دراسات تناولت الهجرة في ليبيا، وحوكمة الهجرة، وتجزؤ السلطة، ودور الفاعلين الدوليين، وضعف الدولة، كما توجد مصادر دولية توفر بيانات مهمة عن المهاجرين واللاجئين. إلا أن هناك مجالاً بحثياً

يستحق مزيداً من الدراسة يتمثل في العلاقة بين الاستقرار الفعلي طويل الأمد للمهاجرين واللاجئين وبين السيادة والبنية السكانية في ليبيا.

ومن هنا تتميز الدراسة الحالية بمحاولة الجمع بين أربعة أبعاد في إطار تحليلي واحد:

البعد الإنساني + البعد الهجري + البعد الديموغرافي + البعد السيادي.

كما تتميز بمحاولة التحقق علمياً من مفهوم «الهندسة السكانية» بدل افتراضه، وذلك من خلال البحث عن مؤشرات وسياسات وفاعلين ونتائج قابلة للتحليل والمقارنة وبذلك يمكن للدراسة أن تقدم إضافة علمية تتمثل في الإجابة عن سؤال جوهري: متى يتحول وجود المهاجر أو اللاجئ من مجرد حركة أو إقامة مؤقتة إلى استقرار طويل الأمد، وما الذي يعنيه ذلك بالنسبة إلى الدولة الليبية وسيادتها وبنيتها السكانية؟

خطة البحث

المبحث الأول: التوطين الدائم في ليبيا في ظل الإكراه الإنساني

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للتوطين الدائم والإكراه الإنساني.

المطلب الثاني: تداعيات التوطين الدائم على الأوضاع الإنسانية في ليبيا.

المبحث الثاني: التوطين الدائم في ليبيا والهندسة السكانية

المطلب الأول: الهجرة والتغيرات الديموغرافية في ليبيا.

المطلب الثاني: التوطين والهندسة السكانية وانعكاساتهما على الأمن القومي.

المبحث الثالث: إشكالية السيادة والتوطين في ظل هشاشة الدولة الليبية

المطلب الأول: هشاشة الدولة الليبية وأثرها على إدارة ملف الهجرة والتوطين.

المطلب الثاني: التوطين الدائم وإشكالية السيادة الوطنية.

المبحث الأول: التوطين الدائم في ليبيا في ظل الإكراه الإنساني

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للتوطين الدائم والإكراه الإنساني

مفهوم التوطين الدائم وتمييزه عن المفاهيم المرتبطة به

يمثل التوطين أحد المسارات التي يمكن أن تنشأ في سياق التعامل مع المهاجرين واللاجئين، ويشير بصورة عامة إلى انتقال الفرد من حالة الإقامة المؤقتة أو غير المستقرة إلى حالة من الاستقرار طويل الأمد في دولة المقصد. ويكتسب المفهوم أهمية خاصة في الحالة الليبية نتيجة التحول التدريجي في طبيعة وجود أعداد من المهاجرين، فليبيا لم تعد مجرد دولة عبور باتجاه أوروبا، وإنما أصبحت في بعض الحالات دولة إقامة واستقرار لفترات طويلة. ولذلك فإن دراسة التوطين في ليبيا تقتضي التمييز بين مجرد الإقامة الطويلة للمهاجرين وبين وجود سياسة رسمية ومقصودة لتوطينهم. ويشير أبو حلاله إلى أن قضية الهجرة غير القانونية في ليبيا ترتبط بصورة مباشرة بمسألتي الإدماج والتوطين، وما يترتب عليهما من آثار اقتصادية واجتماعية وأمنية ().

ولا ينبغي الخلط بين التوطين وبين إعادة التوطين؛ فإعادة التوطين في المفهوم الدولي ترتبط أساساً بنقل اللاجئ من دولة اللجوء إلى دولة ثالثة توافق على استقباله ومنحه الحماية، في حين أن التوطين في سياق الدراسة يشير إلى تحول الإقامة في الدولة المضيفة إلى وضع أكثر استقراراً واستمرارية. وترداد أهمية هذا التمييز في الحالة الليبية، لأن استمرار المهاجرين في الأراضي الليبية لا يعني بالضرورة وجود قرار قانوني بمنحهم إقامة دائمة، وإنما قد يكون نتيجة استمرار تعذر العودة أو صعوبة الانتقال إلى دولة أخرى أو عدم توافر حلول بديلة. ومن ثم فإن التوطين قد يظهر أحياناً باعتباره واقعاً فعلياً أكثر منه معلناً ().

التوطين والإدماج والعودة الطوعية

يرتبط مفهوم التوطين كذلك بمفهوم الإدماج، إلا أن العلاقة بينهما ليست علاقة تطابق؛ فالإدماج يشير إلى مشاركة المهاجر أو اللاجئ في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والقانونية للمجتمع المضيف، بينما يمثل التوطين صورة أكثر استقراراً من صور الإقامة، وقد ينتهي في بعض الحالات إلى إقامة دائمة. وفي المقابل، تظل العودة الطوعية إلى بلد الأصل أحد الحلول التي يمكن اللجوء إليها عندما تتوافر الظروف المناسبة، خاصة إذا أصبحت العودة آمنة ومستقرة. ومن هذا المنطلق، فإن التعامل مع المهاجرين لا ينبغي أن يقوم على افتراض أن التوطين هو الحل الوحيد، وإنما يجب أن يرتبط بمجموعة من البدائل التي تراعي ظروف المهاجر والدولة المضيفة ()

ويكتسب هذا الأمر أهمية خاصة بالنسبة إلى ليبيا؛ إذ إن استمرار الأوضاع السياسية والأمنية غير المستقرة قد يجعل بعض المهاجرين غير قادرين على العودة إلى بلدانهم، كما قد يجعل بعضهم غير قادر على استكمال طريقه نحو دولة المقصد النهائية. ونتيجة لذلك قد تتحول الإقامة المؤقتة إلى إقامة طويلة الأمد بصورة تدريجية، دون أن تكون هناك بالضرورة سياسة معلنة للتوطين. ولذلك فإن دراسة التوطين الدائم في ليبيا يجب أن تنظر إلى الاستقرار الناتج عن تعذر البدائل باعتباره أحد العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى نشوء واقع توطيني ().

ثالثاً: مفهوم الإكراه الإنساني وعلاقته بالهجرة

تتصل الهجرة في كثير من الحالات بظروف تتجاوز الاختيار الفردي الحر، إذ قد تدفع النزاعات المسلحة والاضطرابات السياسية والفقر وعدم الاستقرار الأفراد إلى مغادرة أماكن إقامتهم بحثاً عن الأمن وتحسين ظروف المعيشة. وفي الحالة الليبية، أسهمت الأوضاع الأمنية والسياسية المتوترة في جعل ليبيا جزءاً من مسار حركة بشرية معقدة، حيث يتداخل فيها المهاجر الاقتصادي مع طالب اللجوء والنازح والفرد الذي يبحث عن الحماية. ويؤدي هذا التداخل إلى صعوبة الفصل بصورة حادة بين الدوافع الاقتصادية والدوافع الإنسانية والأمنية للهجرة ()

ومن ثم يمكن النظر إلى الإكراه الإنساني باعتباره مجموعة من الظروف التي تقلل من قدرة الفرد على اتخاذ قرار مستقل بشأن البقاء أو المغادرة، أو تجعل العودة إلى بلد الأصل غير ممكنة أو غير آمنة. وهذا البعد مهم في دراسة التوطين؛ لأن استمرار إقامة المهاجر في الدولة المضيفة قد لا يكون دائماً نتيجة رغبة حقيقية في الاستقرار، وإنما قد يكون نتيجة عدم وجود بديل آمن أو مناسب. وبذلك يصبح التوطين في بعض الحالات نتيجة لتراكم الأوضاع الإنسانية والأمنية أكثر من كونه قراراً فردياً أو سياسة حكومية مباشرة ()

رابعاً: الإطار القانوني للتوطين في ليبيا

تثير مسألة التوطين في ليبيا أبعاداً قانونية وسيادية مهمة؛ لأن تنظيم دخول الأجانب وإقامتهم وخروجهم يرتبط بصورة مباشرة باختصاص الدولة وسيادتها على إقليمها. ومن ثم فإن أي تحول من الإقامة المؤقتة إلى الاستقرار الدائم ينبغي أن يتم في إطار قانوني واضح يحدد حقوق الأجانب والتزاماتهم وشروط الإقامة، ويحدد كذلك مسؤولية الدولة تجاههم. ويبين عمر أن مشكلة الهجرة غير الشرعية والتوطين في ليبيا ترتبط بصورة وثيقة بالتشريعات المنظمة للهجرة ووضع الأجانب، الأمر الذي يجعل الإطار القانوني عنصراً أساسياً في فهم طبيعة التوطين وإمكانية تنظيمه ()

كما أن غياب إطار قانوني متكامل للتعامل مع بعض حالات الهجرة واللجوء يمكن أن يؤدي إلى وجود فجوة بين الواقع القانوني والواقع الفعلي؛ فقد يستمر وجود المهاجر على الأراضي الليبية لفترات طويلة دون أن يكون وضعه القانوني مستقرًا بصورة كاملة. وتزداد هذه الإشكالية عندما تتداخل الهجرة غير النظامية مع اللجوء أو النزوح أو الاتجار بالبشر، وهو ما يتطلب معالجة قانونية توازن بين حماية حقوق الإنسان والحفاظ على حق الدولة في تنظيم الدخول والإقامة على إقليمها ()

المطلب الثاني: تداعيات التوطين الدائم على الأوضاع الإنسانية في ليبيا

أولاً: التداعيات الإنسانية والاجتماعية

يمكن أن يؤدي التوطين الدائم إلى نتائج إيجابية إذا تم في إطار قانوني ومؤسسي يضمن للمهاجرين الحماية والحقوق الأساسية، ويوفر لهم إمكانية الوصول إلى الخدمات والعمل والتعليم والرعاية الصحية. غير أن غياب التنظيم المؤسسي قد يحول الاستقرار الطويل الأمد إلى مصدر جديد للمشكلات الإنسانية، خاصة إذا ظل المهاجرون في أوضاع قانونية غير مستقرة أو معرضين للاستغلال والاتجار والتمييز. ولذلك فإن البعد الإنساني للتوطين لا يرتبط بمجرد توفير مكان للإقامة، وإنما يرتبط بجودة هذه الإقامة ومدى توافر الحماية والحقوق الأساسية ()

وفي المقابل، قد يفرض استمرار وجود أعداد كبيرة من المهاجرين ضغوطاً على المجتمعات المحلية، خاصة في المناطق التي تعاني أصلاً من ضعف الخدمات ونقص الموارد. وتشمل هذه الضغوط الخدمات الصحية والتعليمية والسكن وفرص العمل، فضلاً عن الآثار الاجتماعية الناتجة عن اختلاف الخلفيات الثقافية والاجتماعية. ولا يعني ذلك أن المهاجرين يمثلون في حد ذاتهم تهديداً للمجتمع، وإنما يشير إلى ضرورة وجود سياسات قادرة على إدارة آثار التوافد البشري بصورة تضمن حقوق المهاجرين وتحافظ في الوقت نفسه على قدرة المجتمعات المحلية على استيعاب هذه التدفقات ()

ثانياً: التوطين وتحديات الموارد والخدمات

ترتبط التداعيات الاجتماعية والاقتصادية للهجرة بقدرة الدولة المضيفة على توفير الموارد والخدمات للسكان والمهاجرين. وفي الحالة الليبية، تزداد حساسية هذه المسألة بسبب الأوضاع الاقتصادية والمؤسسية التي أعقبت سنوات الصراع والانقسام السياسي. ويشير أبو حلاله إلى أن الهجرة غير القانونية يمكن أن تفرض ضغوطاً على الموارد الاقتصادية والبنية التحتية للدول المستقبلة، إلى جانب ما قد يصاحبها من تداعيات أمنية وصحية. وبالتالي فإن استمرار الإقامة وتحولها إلى استقرار طويل الأمد قد يزيد الحاجة إلى سياسات أكثر تنظيماً لإدارة الموارد والخدمات ()

ولا تقتصر المشكلة على حجم الموارد، بل تشمل كذلك قدرة المؤسسات على التخطيط والاستجابة. فكلما طال أمد إقامة المهاجرين، أصبحت الحاجة أكبر إلى تحديد وضعهم القانوني وتنظيم سوق العمل والخدمات الأساسية، بما يمنع تحولهم إلى فئة تعيش خارج الأطر القانونية والمؤسسية. ومن هنا فإن التوطين غير المنظم قد يؤدي إلى تعقيد المشكلات القائمة بدلاً من حلها، خاصة إذا لم يكن مصحوباً بقدرة مؤسسية على التخطيط والتنظيم والمتابعة ()

ثالثاً: التوطين ومخاطر الاتجار والاستغلال

من أخطر الجوانب الإنسانية المرتبطة باستمرار الهجرة غير النظامية تعرض المهاجرين للاستغلال من جانب شبكات التهريب والاتجار بالبشر، خصوصاً عندما يكون وضعهم القانوني غير مستقر ويحتاجون إلى العمل أو السكن بعيداً عن الأطر الرسمية. وفي هذه الحالة، قد يؤدي طول مدة الإقامة دون تسوية قانونية إلى زيادة قابلية بعض المهاجرين للاستغلال، لأن عدم امتلاك الوثائق أو الحماية القانونية يجعل اللجوء إلى الجهات الرسمية أكثر صعوبة ()

ويؤكد ذلك أهمية الانتقال من المعالجة الأمنية الضيقة إلى معالجة شاملة تجمع بين مكافحة التهريب والاتجار من جهة، وتوفير الحماية القانونية والإنسانية للمهاجرين من جهة أخرى. فحماية حقوق المهاجرين لا تتعارض بالضرورة مع حماية الأمن الوطني، بل يمكن أن تسهم في الحد من استغلال الفئات الضعيفة من قبل الجماعات الإجرامية، خاصة عندما تكون هناك آليات واضحة للتسجيل والحماية وتسوية الأوضاع ()

رابعاً: التوطين والاستقرار الاجتماعي
يطرح التوطين الدائم كذلك تساؤلات حول طبيعة العلاقة بين المهاجرين والمجتمع المضيف؛ فكلما طال وجود المهاجرين، زادت احتمالات نشوء علاقات اقتصادية واجتماعية مستقرة بينهم وبين السكان المحليين. وقد يكون ذلك إيجابياً إذا تم في إطار الاندماج المنظم واحترام القوانين، لكنه قد يؤدي إلى توترات اجتماعية إذا ارتبط بالمنافسة على فرص العمل أو الخدمات أو الموارد المحدودة. ولذلك فإن إدارة التوطين تحتاج إلى سياسات تحقق التوازن بين احتياجات المهاجرين وقدرة المجتمع المضيف على الاستيعاب ().

ومن هذا المنطلق، لا يمكن تقييم التوطين الدائم من زاوية إنسانية فقط، وإنما ينبغي دراسة آثاره على المجتمع الليبي ككل. فاستقرار المهاجرين قد يسهم في سد بعض احتياجات سوق العمل إذا كان منظماً وفق احتياجات الاقتصاد الوطني، إلا أن التوطين العشوائي وغير المنظم قد يؤدي إلى آثار سلبية على سوق العمل والخدمات وعلى التوازنات الاجتماعية. ولذلك يؤكد النقاش المتعلق بالحالة الليبية أهمية تنظيم دخول العمالة الأجنبية وفق احتياجات سوق العمل والإجراءات القانونية للدولة ()

خامساً: البعد الإنساني والسيادة الوطنية
تتداخل الأبعاد الإنسانية للتوطين مع مسألة السيادة الوطنية؛ فمن ناحية، تفرض القواعد والمبادئ الإنسانية ضرورة حماية الأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً صعبة، ومن ناحية أخرى تحتفظ الدولة بحقها في تنظيم دخول الأجانب وإقامتهم وتحديد سياساتها السكانية والهجرية. وفي الحالة الليبية، تزداد صعوبة تحقيق هذا التوازن بسبب الانقسام السياسي والأمني والتدخلات الخارجية، الأمر الذي قد يؤثر في قدرة الدولة على صياغة وتنفيذ سياسة موحدة تجاه الهجرة والتوطين ()
وتظهر إشكالية السيادة بصورة أوضح عندما تتحول المعالجة الإنسانية للهجرة إلى ترتيبات ذات آثار طويلة الأمد على السكان أو سوق العمل أو التركيبة الاجتماعية، دون أن تكون للدولة القدرة الكاملة على التحكم في هذه الترتيبات. ولهذا فإن معالجة التوطين في ليبيا تتطلب أن تكون السياسات المتعلقة به واضحة ومعلنة وقائمة على التشريع الوطني، مع مراعاة الالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، بما يضمن عدم تحول الاعتبارات الإنسانية إلى وسيلة للانعكاس من السيادة، وفي الوقت نفسه عدم استخدام السيادة ذريعة لإهمال حقوق المهاجرين. ()

خلاصة المبحث يتضح مما سبق أن التوطين الدائم في ليبيا يمثل قضية متعددة الأبعاد، لا يمكن تفسيرها باعتبارها قضية هجرة فقط؛ فهي ترتبط بالبعد الإنساني من خلال أوضاع المهاجرين واللاجئين، وبالبعد القانوني من خلال تنظيم الإقامة والدخول والخروج، وبالبعد الاجتماعي والاقتصادي من خلال تأثير أعداد المهاجرين في الموارد والخدمات وسوق العمل، فضلاً عن البعد السيادي المرتبط بقدرة الدولة على إدارة هذا الملف. ومن ثم فإن التحدي الأساسي لا يتمثل فقط في وجود المهاجرين، وإنما في كيفية إدارة وجودهم طويل الأمد، والتمييز بين التوطين الفعلي والتوطين كسياسة مقصودة، وتحقيق التوازن بين حماية حقوق الإنسان وحماية مصالح الدولة والمجتمع الليبي ()

المبحث الثاني: التوطين الدائم في ليبيا والهندسة السكانية
المطلب الأول: الهجرة والتغيرات الديموغرافية في ليبيا

أصبحت الهجرة إلى ليبيا من العوامل المؤثرة في التركيبة السكانية، خاصة مع الموقع الجغرافي للدولة الليبية وامتداد حدودها البرية والبحرية، وما ترتب على ذلك من تحولها إلى دولة مقصد وعبور للمهاجرين. وقد أدت الأوضاع السياسية والأمنية التي شهدتها ليبيا منذ عام 2011 إلى زيادة صعوبة ضبط حركة المهاجرين، وظهور شبكات غير رسمية تتولى عمليات النقل والإيواء والتشغيل، بما جعل الهجرة ظاهرة ذات أبعاد سكانية وأمنية وإنسانية متداخلة. ()

ولا تقتصر آثار الهجرة على زيادة أعداد السكان بصورة مؤقتة، وإنما يمكن أن تمتد إلى إحداث تغيرات في التوزيع الجغرافي للسكان، ولا سيما في المناطق الحدودية ومناطق التجمع الحضري. وتزداد أهمية هذه المسألة في الحالة الليبية بسبب تركيز جانب من حركة المهاجرين في مناطق محددة ترتبط بطرق العبور والحدود ومراكز النشاط الاقتصادي، الأمر الذي قد يؤدي إلى ضغوط إضافية على الخدمات العامة وسوق العمل والموارد المحلية. ومن ثم، فإن دراسة التغير الديموغرافي في ليبيا لا ينبغي أن تقتصر على معدلات النمو السكاني، وإنما يجب أن تشمل أيضاً حركة السكان وتوزيعهم وتركيبهم ومصادر هذه التحولات. ()

وتتخذ التحولات الديموغرافية أهمية أكبر عندما ترتبط بالمناطق الحدودية، إذ يمكن أن يؤدي وجود أعداد كبيرة من المهاجرين إلى تغيرات ملحوظة في الخصائص السكانية والاجتماعية والاقتصادية للمناطق الحدودية. وتبرز مدينة القطرون نموذجاً مهماً في هذا السياق، باعتبارها منطقة حدودية تتقاطع فيها حركة السكان مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية، بما يجعل العلاقة بين الديموغرافيا والهجرة والأمن القومي علاقة مترابطة. ()

كما أن استمرار تدفقات الهجرة في ظل غياب سياسات سكانية وهجرية متكاملة قد يؤدي إلى تراكم آثارها بمرور الوقت، بحيث تنتقل الظاهرة من مجرد حركة سكانية مؤقتة إلى وجود أكثر استقراراً لبعض الفئات المهاجرة. وهنا يظهر الفرق بين الهجرة العابرة والتوطين؛ فالهجرة العابرة ترتبط غالباً بانتقال مؤقت بهدف الوصول إلى دولة أخرى، بينما يؤدي

الاستقرار طويل الأمد إلى نشوء علاقات اقتصادية واجتماعية ومكانية أكثر رسوخاً، وهو ما يجعل مسألة التوطين ذات أهمية خاصة عند تحليل مستقبل التركيبة السكانية الليبية ()

وقد أسهمت هشاشة مؤسسات الدولة الليبية وتعدد مراكز السيطرة والنفوذ في صعوبة إدارة الحدود وتنظيم حركة المهاجرين، الأمر الذي سمح بوجود أنماط من الحوكمة غير الرسمية والشبكات المحلية التي تتداخل مع مؤسسات الدولة في إدارة حركة المهاجرين. وتوضح هذه الحالة أن التحولات الديموغرافية في ليبيا لا يمكن فصلها عن طبيعة الدولة وقدرتها على ممارسة سلطتها على كامل إقليمها. ()

ومن ناحية أخرى، فإن التغيرات السكانية الناتجة عن الهجرة قد تفرض ضغوطاً على البنية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات المحلية، خاصة في ظل وجود أزمات داخلية مرتبطة بالنزوح وضعف الخدمات والموارد. ولذلك فإن التوطين الدائم، إذا حدث دون إطار قانوني ومؤسسي واضح، قد يزيد من تعقيد المشكلات الاجتماعية والاقتصادية القائمة أصلاً، ويجعل إدارة السكان والهجرة جزءاً من التحديات التي تواجه الدولة الليبية. ()

المطلب الثاني

التوطين والهندسة السكانية وانعكاساتهما على الأمن القومي

يقصد بالهندسة السكانية توظيف السياسات والإجراءات التي تؤثر بصورة مقصودة أو غير مباشرة في حجم السكان أو توزيعهم أو تركيبهم، وقد تتخذ أشكالاً متعددة، من بينها نقل السكان وإعادة توطينهم وتشجيع جماعات معينة على الاستقرار في مناطق محددة. وقد ارتبط مفهوم الهندسة الديموغرافية تاريخياً بالصراعات السياسية والإثنية، باعتبار السكان أحد عناصر القوة والتأثير في بناء الدولة وتحديد طبيعة العلاقات بين الجماعات المختلفة. ()

وتتضح خطورة الهندسة السكانية عندما تتحول عملية نقل السكان أو توطينهم من استجابة إنسانية مؤقتة إلى سياسة تؤثر بصورة مستمرة في التركيبة السكانية للإقليم. وفي هذه الحالة لا يصبح التوطين مجرد إجراء يتعلق بحل مشكلة المهاجرين أو اللاجئين، وإنما قد يتحول إلى عامل مؤثر في إعادة تشكيل الواقع السكاني والاجتماعي للدولة. ومن هذا المنظور، ترتبط الهندسة السكانية بمسائل الأمن القومي والاستقرار السياسي والهوية الوطنية. ()

وتكتسب هذه المسألة أهمية خاصة في ليبيا بسبب ضعف قدرة مؤسسات الدولة على إدارة الحدود والهجرة بصورة موحدة، وتعدد الجهات الفاعلة في المجال الأمني والسياسي. فكلما ضعفت قدرة الدولة على التحكم في حركة السكان وتحديد قواعد الدخول والإقامة والخروج، ازدادت إمكانية نشوء أنماط غير رسمية من الاستقرار السكاني، بما يصعب على الدولة لاحقاً تنظيمها أو إعادة ضبطها. ()

كما أن التوطين طويل الأمد قد يؤدي إلى نتائج تتجاوز الجانب السكاني لتصل إلى المجال الاقتصادي والاجتماعي والأمني. فاستقرار المهاجرين في مناطق معينة قد يرفع الطلب على السكن والعمل والخدمات، وقد يؤدي في بعض الحالات إلى منافسة على الموارد وفرص العمل، خاصة في المناطق التي تعاني أصلاً من ضعف القدرات الاقتصادية والخدمية. ولذلك فإن معالجة التوطين يجب أن تتم ضمن سياسة متكاملة تراعي احتياجات السكان المحليين والمهاجرين في الوقت نفسه () ومن منظور الأمن القومي، تتمثل إحدى أهم النتائج المحتملة للتغيرات الديموغرافية في تأثيرها على الاستقرار الداخلي للدولة. فالتغيرات الكبيرة في حجم السكان أو تركيبهم أو توزيعهم الجغرافي قد تؤدي إلى ظهور تحديات جديدة تتعلق بالهوية والانتماء والتماسك الاجتماعي، ولا سيما إذا ارتبطت بضعف مؤسسات الدولة أو الصراعات السياسية. ومن ثم، فإن الأمن القومي لا يرتبط فقط بالتهديدات العسكرية، وإنما يشمل كذلك قدرة الدولة على إدارة التحولات السكانية بصورة تحفظ الاستقرار والتماسك الوطني. ()

وتزداد خطورة هذه التداعيات في الحالة الليبية عندما تتداخل الهجرة مع نشاط شبكات الاتجار بالبشر والتهرب والجريمة المنظمة. فقد ساعدت حالة الانقسام المؤسسي وضعف الرقابة على الحدود في توفير بيئة تسمح لهذه الشبكات بالعمل، وهو ما يجعل قضية الهجرة مرتبطة بصورة مباشرة بالأمن الحدودي والأمن المجتمعي. ()

كما أن وجود المهاجرين في ليبيا لا يمكن النظر إليه باعتباره مصدر تهديد أمني في ذاته، إذ يجب التمييز بين المهاجرين باعتبارهم أفراداً لهم حقوق إنسانية، وبين الأنشطة غير القانونية التي قد تستغل أو ترتبط بحركة الهجرة. ولذلك تقتضي المعالجة الأمنية تحقيق التوازن بين حماية الأمن القومي واحترام الحقوق الأساسية للمهاجرين، مع تطوير سياسات قانونية واضحة بشأن الإقامة والعمل والعودة وإعادة التوطين. () (المنظمة الدولية للهجرة، 2020، ص. 45-48).

ويبرز في هذا السياق مفهوم التوطين باعتباره أحد أكثر القضايا حساسية؛ لأن انتقال المهاجر من وضع العبور أو الإقامة المؤقتة إلى وضع الاستقرار الدائم قد ينتج عنه ارتباط طويل المدى بالإقليم الليبي. وإذا تزامن ذلك مع غياب سياسة وطنية واضحة، فقد تصبح الدولة أمام واقع سكاني جديد يصعب تغييره، بما يفرض تحديات على إدارة الحدود والموارد والخدمات وعلى عملية التخطيط السكاني مستقبلاً. ()

وعليه، فإن العلاقة بين التوطين والهندسة السكانية والأمن القومي في ليبيا تقوم على سلسلة مترابطة تبدأ من حركة الهجرة، ثم الاستقرار طويل الأمد، ثم تغير توزيع السكان وتركيبهم، وصولاً إلى التأثير المحتمل في الموارد والتماسك الاجتماعي وقدرة الدولة على إدارة إقليمها. ومن ثم، فإن مواجهة الآثار السلبية للتوطين لا تعني بالضرورة رفض وجود المهاجرين، وإنما تتطلب وضع سياسة وطنية متوازنة تنظم الهجرة والإقامة والتوطين، وتضمن في الوقت نفسه حماية الأمن القومي والحقوق الإنسانية. ()

خلاصة المبحث

يتضح مما سبق أن الهجرة تمثل أحد العوامل المؤثرة في التحولات الديموغرافية في ليبيا، وأن استمرارها في ظل ضعف مؤسسات الدولة قد يحول بعض أنماط الهجرة من حركة مؤقتة إلى استقرار طويل الأمد. كما أن التوطن، عندما يرتبط بتغيرات مستمرة في توزيع السكان وتركيبهم، يمكن أن يكتسب أبعاداً تتجاوز الجانب الإنساني إلى أبعاد سياسية وأمنية تتصل بمفهوم الهندسة السكانية. ومن ثم، فإن التعامل مع التوطن في ليبيا يحتاج إلى سياسة متكاملة تجمع بين إدارة الهجرة، وضبط الحدود، وحماية الأمن القومي، واحترام حقوق المهاجرين، والحفاظ على التوازن الديموغرافي والاجتماعي للدولة ().

المبحث الثالث

إشكالية السيادة والتوطن في ظل هشاشة الدولة الليبية

المطلب الأول هشاشة الدولة الليبية وأثرها على إدارة ملف الهجرة والتوطن

تُعد هشاشة الدولة الليبية من أبرز العوامل التي أسهمت في تعقيد إدارة ملف الهجرة والتوطن، إذ إن التحولات السياسية والأمنية التي شهدتها البلاد منذ عام 2011 أدت إلى إضعاف قدرة مؤسسات الدولة على ممارسة وظائفها بصورة موحدة، وظهور حالة من الانقسام المؤسسي وتعدد مراكز القوة والفاعلين. ولم تقتصر آثار هذه الحالة على المجال السياسي، وإنما امتدت إلى إدارة الحدود وتنظيم حركة الأفراد ومواجهة الهجرة غير النظامية، الأمر الذي جعل ملف الهجرة يتحرك داخل بيئة تتسم بتعدد السلطات وتداخل الاختصاصات. ومن ثم فإن فهم ظاهرة التوطن في ليبيا لا ينفصل عن فهم طبيعة الدولة ذاتها ومدى قدرتها على ممارسة وظائفها السيادية ().

وتتجلى هشاشة الدولة بصورة خاصة في عدم قدرتها الكاملة على فرض سيطرة موحدة على جميع أجزاء الإقليم، ولا سيما المناطق الحدودية والممرات التي تمر عبرها حركة المهاجرين. فطول الحدود الليبية واتساع نطاقها الجغرافي، إلى جانب الاضطرابات الأمنية، أوجد بيئة مناسبة لنشاط شبكات التهريب والاتجار بالبشر، وأتاح لفاعلين غير حكوميين ممارسة أدوار تتجاوز أحياناً الدور الرسمي للدولة. وقد ساعد ذلك على تحويل الهجرة من ظاهرة يمكن للدولة تنظيمها إدارياً إلى قضية أمنية وسياسية تتداخل فيها الدولة مع جماعات مسلحة وشبكات غير رسمية وفاعلين دوليين ().

وتوضح حالة ليبيا أن ضعف السلطة المركزية لا يعني بالضرورة غياب الدولة بصورة كاملة، وإنما يعني وجود فجوة بين السلطة القانونية للدولة وقدرتها الفعلية على تنفيذ قراراتها. فقد تمتلك الدولة القوانين والاختصاصات الرسمية المتعلقة بالهجرة والإقامة وحماية الحدود، إلا أن تطبيق هذه القوانين على أرض الواقع قد يواجه قيوداً نتيجة الانقسام السياسي والأمني وتعدد الجهات المسيطرة على أجزاء مختلفة من الإقليم. وبالتالي، فإن دراسة التوطن الدائم تستلزم التمييز بين السلطة القانونية للدولة والقدرة الفعلية على ممارسة هذه السلطة ().

وتزداد هذه الفجوة وضوحاً في ملف المهاجرين، إذ تشير دراسة أوكبانشي وكاونرت إلى أن أنشطة الفاعلين غير الحكوميين تؤثر في مسارات المهاجرين، وأن عدم الاستقرار في ليبيا أدى إلى ظهور أنماط من الحركة القسرية ومن عدم القدرة على الحركة، كما أصبحت بعض الجماعات المسلحة مشاركة في تطبيق سياسات ضبط الهجرة. وهذا يعني أن إدارة الهجرة لم تعد حكراً على مؤسسات الدولة، وإنما أصبحت نتاجاً لتفاعل بين مؤسسات رسمية وشبكات غير رسمية وفاعلين مسلحين وسياسات أوروبية خارجية ().

ويترتب على ذلك أن المهاجر في ليبيا قد يجد نفسه أمام منظومة متعددة المستويات من إدارة الهجرة، تختلف فيها الجهة التي تتحكم في حركته أو إقامته وفقاً للمكان والظروف الأمنية والسياسية. وقد يؤدي هذا الوضع إلى زيادة هشاشة المهاجرين، لأن غياب جهة مركزية واضحة مسؤولة عن حمايتهم يجعلهم أكثر عرضة للاستغلال والعنف والاحتجاز غير المنظم، ويجعل انتقالهم بين مناطق الدولة خاضعاً في بعض الحالات لعوامل تتجاوز الإطار القانوني الرسمي ().

(أوكبانشي وكاونرت، 2024، ص. 2391-2409).

ولا تنحصر مشكلة هشاشة الدولة في البعد الأمني فقط، بل تمتد إلى الجانب المؤسسي والتشريعي؛ فإدارة ملف التوطن تحتاج إلى منظومة متكاملة تشمل تحديد المركز القانوني للأجانب، وتنظيم الإقامة، وتوفير الخدمات، وإدارة سوق العمل، وضبط الحدود، والتنسيق مع الجهات الدولية. وفي حالة ضعف المؤسسات أو انقسامها، يصبح من الصعب بناء سياسة طويلة المدى تستطيع التعامل مع وجود أعداد كبيرة من المهاجرين بصورة متوازنة. ولذلك فإن التوطن الدائم في ليبيا لا يمكن أن يكون مجرد استجابة لواقع إنساني، بل يحتاج إلى قدرة مؤسسية للدولة على التخطيط والتنفيذ والمتابعة ().

ومن زاوية أخرى، يرتبط ضعف إدارة الهجرة في ليبيا بتزايد الاعتماد على الفاعلين الدوليين. فمع تصاعد الهجرة عبر المتوسط، أصبحت ليبيا جزءاً أساسياً من سياسات الاتحاد الأوروبي الرامية إلى الحد من وصول المهاجرين إلى أوروبا، الأمر الذي أدى إلى نقل جزء من سياسات ضبط الحدود إلى خارج الحدود الأوروبية. وتوضح دراسة أوكبانشي وكاونرت أن سياسات الاتحاد الأوروبي الخارجية المتعلقة بالهجرة، عندما تُطبق في سياق سياسي غير مستقر مثل ليبيا، تتفاعل مع الفاعلين المسلحين وغير الرسميين، الأمر الذي ينتج عنه نمط معقد من الحوكمة متعددة المستويات ().

ويترتب على هذا الوضع تحدٍ مزدوج للدولة الليبية؛ فمن جهة، تحتاج الدولة إلى التعاون مع المجتمع الدولي لمواجهة الهجرة غير النظامية وتوفير الحماية الإنسانية، ومن جهة أخرى، قد يؤدي الاعتماد المفرط على الأطراف الخارجية إلى الحد من قدرتها على صياغة سياسة وطنية مستقلة. ومن هنا تظهر العلاقة بين هشاشة الدولة والتوطن والسيادة؛ فكلما ضعفت قدرة الدولة على إدارة إقليمها وسكانها، زادت احتمالات تدخل أطراف أخرى في إدارة القضايا المرتبطة بالهجرة (). كما أن استمرار وجود المهاجرين لفترات طويلة في ظل هذه البيئة قد يحول الإقامة المؤقتة إلى حالة من الاستقرار الفعلي دون أن تكون الدولة قد وضعت سياسة واضحة للتوطن. وهذه الحالة تختلف عن التوطن الرسمي الذي يتم من خلال قرار

قانوني ومؤسسي؛ إذ يمكن أن ينشأ توطين بحكم الواقع نتيجة استمرار الإقامة، وتعذر العودة، وغياب البدائل، وارتباط المهاجر بسوق العمل والمجتمع المحلي. ويصبح هذا النوع من التوطين أكثر تعقيداً في الدول الهشة لأنه يحدث أحياناً خارج إطار التخطيط السكاني الرسمي ().

ويؤدي ضعف القدرة المؤسسية كذلك إلى صعوبة تحديد الآثار الديموغرافية طويلة المدى للهجرة، خاصة مع عدم انتظام البيانات المتعلقة بأعداد المهاجرين وتوزيعهم ومعدلات بقائهم. ومن ثم فإن الدولة قد تواجه صعوبة في تقدير تأثير التوطين طويل الأمد على سوق العمل والخدمات العامة والمناطق الحدودية والتركيب السكانية. وهذه المشكلة تجعل إدارة الهجرة جزءاً من عملية إعادة بناء الدولة، لأن الدولة القادرة على إدارة سكانها وحدودها هي الأقدر على تقييم الآثار الناتجة عن التحولات الديموغرافية ().

ومن ثم يمكن القول إن هشاشة الدولة الليبية تمثل بيئة مولدة لإشكالية التوطين؛ فهي من ناحية تسهم في استمرار الهجرة والإقامة غير النظامية، ومن ناحية أخرى تحد من قدرة الدولة على وضع حلول دائمة ومنظمة. ولذلك فإن معالجة التوطين لا تبدأ فقط من ضبط المهاجرين، وإنما من معالجة الأسباب المؤسسية التي تجعل الدولة غير قادرة على إدارة الظاهرة بصورة متكاملة.

المطلب الثاني

التوطين الدائم وإشكالية السيادة الوطنية

تُعد السيادة الوطنية أحد المرتكزات الأساسية للدولة، وترتبط بقدرتها على ممارسة سلطتها على إقليمها وسكانها، وتنظيم العلاقات داخلها، واتخاذ القرارات المتعلقة بالشؤون الداخلية بصورة مستقلة. ومن هذا المنطلق، فإن تنظيم دخول الأجانب وإقامتهم وتحديد شروط وجودهم داخل الإقليم يمثل جانباً من جوانب ممارسة الدولة لسيادتها. وبالتالي فإن قضية التوطين الدائم ترتبط بصورة مباشرة بالسؤال حول مدى قدرة الدولة الليبية على التحكم في عملية الاستقرار السكاني داخل إقليمها (). وتبرز الإشكالية عندما تتداخل السيادة الوطنية مع الالتزامات الإنسانية الدولية؛ فالدولة تتمسك بحقها في تنظيم دخول الأجانب وإقامتهم، في حين تفرض قواعد حقوق الإنسان واللجوء التزامات تتعلق بحماية الأشخاص الفارين من النزاعات والاضطهاد والخطر. ومن ثم فإن العلاقة بين السيادة والتوطين ليست علاقة تعارض مطلق، وإنما هي علاقة توازن بين حق الدولة في تنظيم إقليمها والتزاماتها القانونية والإنسانية تجاه الأفراد الموجودين فيه ().

وتظهر هذه المسألة بصورة واضحة في الحالة الليبية بسبب استمرار الأزمات السياسية والأمنية وتزايد الحاجة إلى المساعدات والتدخلات الدولية. وقد تناولت توفيق التدخل الدولي الإنساني في ليبيا من زاوية علاقته بالسيادة الوطنية، وهو ما يسمح بفهم التوتر بين حق الدولة في الاستقلال واتخاذ القرار وبين الدور الذي تقوم به الأطراف الدولية عندما تعجز المؤسسات الوطنية عن التعامل مع الأزمات الإنسانية ().

وتتخذ السيادة في الحالة الليبية بعداً أكثر تعقيداً بسبب الانقسام السياسي والمؤسسي؛ فوجود أكثر من مركز للقوة يؤدي إلى إضعاف مفهوم السلطة المركزية، ويجعل بعض القرارات المتعلقة بالأمن والحدود والهجرة عرضة للتباين في التنفيذ. ومن ثم فإن التوطين الدائم في بيئة تتسم بتعدد السلطات يثير سؤالاً أساسياً: من هي الجهة القادرة فعلياً على اتخاذ قرار وطني ملزم بشأن مستقبل وجود المهاجرين؟ ()

ويكتسب هذا السؤال أهميته من أن التوطين الدائم ليس قراراً إدارياً قصير المدى، بل يمكن أن تكون له نتائج تمتد إلى سنوات طويلة، وقد تؤثر في سوق العمل والخدمات والإسكان والتركيب السكانية والعلاقات الاجتماعية. ولذلك فإن اتخاذ مثل هذا القرار يحتاج إلى مؤسسات شرعية وموحدة قادرة على تحمل المسؤولية السياسية والقانونية المترتبة عليه ومن الجانب القانوني، ترتبط قضية التوطين بسلطة الدولة في تنظيم وجود الأجانب داخل إقليمها. وتناقش دراسة أبوخريص سياسات التوطين في ليبيا من خلال القوانين الليبية المتعلقة بالهجرة غير الشرعية وتوطين الأجانب، بما يؤكد أن قضية التوطين ليست منفصلة عن الإطار القانوني الذي تحدد من خلاله الدولة شروط وجود الأجانب ومراكزهم القانونية. ()

وفي المقابل، فإن ممارسة الدولة لسيادتها لا تعني امتلاكها سلطة مطلقة في التعامل مع المهاجرين واللاجئين، إذ تظل مقيدة بالالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وحماية اللاجئين ومبدأ عدم الإعادة القسرية. وبالتالي فإن السيادة في مفهومها المعاصر لا ينبغي أن تُفهم باعتبارها حرية مطلقة في اتخاذ أي إجراء تجاه الأجانب، وإنما باعتبارها ممارسة للسلطة في إطار القانون الوطني والدولي.

وتتضح أهمية هذا التوازن بصورة أكبر في الحالات التي يكون فيها المهاجر أو اللاجئ غير قادر على العودة إلى بلده الأصلي بسبب استمرار الخطر. ففي هذه الحالة قد يصبح استمرار وجوده داخل ليبيا واقعاً لا يمكن حله بمجرد إجراءات الترحيل أو الإبعاد، مما يفرض على الدولة البحث عن حلول قانونية وإنسانية، من بينها العودة الطوعية متى كانت آمنة، أو إعادة التوطين في دولة ثالثة، أو غير ذلك من الحلول المناسبة بحسب المركز القانوني لكل حالة ().

ومن هنا يجب التمييز بين التوطين الدائم كسياسة وطنية وبين التوطين بحكم الواقع. فالأول يتطلب قراراً واضحاً من الدولة وإطاراً قانونياً ومؤسسياً، بينما الثاني قد يحدث نتيجة استمرار الأوضاع الإنسانية والسياسية دون وجود قرار رسمي بالتوطين. وهذه التفرقة مهمة جداً في الحالة الليبية؛ لأن وجود أعداد من المهاجرين لفترات طويلة لا يعني تلقائياً أن الدولة تبنت سياسة لتوطينهم ()

وترتبط إشكالية السيادة أيضاً بمفهوم الهندسة السكانية؛ إذ إن التغيرات الديموغرافية الناتجة عن الهجرة لا يمكن اعتبارها تلقائياً هندسة ديموغرافية. فالهندسة الديموغرافية تفترض وجود تدخل مقصود يستهدف التأثير في حجم السكان أو توزيعهم

أو تركيبيهم. وقد تناول ماكغاري الهندسة الديموغرافية باعتبارها نقلاً للجماعات الإثنية بتوجيه من الدولة أو السلطة السياسية كوسيلة لإدارة الصراع، وهو مفهوم يساعد على وضع حدود تحليلية دقيقة بين الهجرة الطبيعية أو القسرية وبين التغيير السكاني المقصود ()

وبناءً على ذلك، فإن مجرد وجود مهاجرين من جنسيات متعددة في ليبيا لا يكفي للقول بوجود هندسة سكانية تستهدف تغيير التركيبة السكانية للدولة. وإنما ينبغي البحث عن وجود سياسات أو ترتيبات مقصودة تدفع نحو إعادة توزيع جماعات معينة أو تثبيتها في مناطق محددة أو تغيير التوازن السكاني فيها. وهذا التمييز يحمي الدراسة من التعميم ويجعل مفهوم الهندسة السكانية أكثر دقة من الناحية العلمية.

وفي السياق نفسه، يقدم ميلوناس إطاراً مهماً لفهم العلاقة بين السكان وبناء الدولة، إذ يوضح أن سياسات بناء الأمة تتضمن التعامل مع المواطنين واللاجئين والأقليات، وأن قرارات الدولة المتعلقة بهذه الفئات يمكن أن تؤثر في عملية بناء الجماعة السياسية. ومن ثم يمكن الاستفادة من هذا الطرح في دراسة كيفية تعامل الدولة الليبية مع المهاجرين المقيمين بصورة طويلة الأمد، ومدى تأثير هذا الوجود في مفاهيم المواطنة والهوية والانتماء ().

كما أن استمرار التوطن دون إطار وطني واضح يمكن أن يخلق ما يمكن تسميته فجوة السيادة، أي وجود فرق بين السلطة القانونية التي يفترض أن تمارسها الدولة وبين القدرة الواقعية على إدارة الظاهرة. وتظهر هذه الفجوة عندما تصبح الحدود أو حركة المهاجرين أو أماكن استقرارهم خاضعة جزئياً لفاعلين غير حكوميين أو لشبكات اقتصادية وأمنية غير رسمية. ()

وتؤكد حالة المهاجرين في ليبيا هذه الإشكالية؛ فقد توصلت دراسة أوكباناشي وكاونرت إلى أن الفاعلين غير الحكوميين يؤدون أدواراً مهمة في رحلات المهاجرين، وأن سياسات ضبط الهجرة في البيئة الليبية غير المستقرة تتداخل فيها الجهات الرسمية وغير الرسمية، بما يؤدي إلى أنماط معقدة من الحوكمة متعددة المستويات ()

وعليه، فإن مشكلة السيادة في ملف التوطن لا تتمثل فقط في احتمال تدخل الدول والمنظمات الدولية، وإنما تشمل أيضاً ضعف قدرة الدولة نفسها على فرض قواعد موحدة على الفاعلين الموجودين داخل إقليمها. فكلما زادت قدرة الدولة على توحيد مؤسساتها وضبط حدودها وتطبيق قوانينها، أصبحت أكثر قدرة على التعاون مع المجتمع الدولي من موقع الدولة صاحبة القرار، وليس من موقع الدولة التي تُدار بعض ملفاتها من خارج مؤسساتها.

ومن ناحية أخرى، فإن التعاون الدولي لا يمثل بالضرورة انتقاصاً من السيادة؛ إذ يمكن للدولة أن تستفيد من الدعم الدولي في حماية المهاجرين ومكافحة الاتجار بالبشر وتطوير إدارة الحدود، بشرط أن يتم ذلك وفق اتفاقات واضحة وبالتنسيق مع المؤسسات الوطنية. وبالتالي فإن الإشكالية ليست في وجود التعاون الدولي ذاته، وإنما في طبيعة هذا التعاون وحدوده ومدى احترامه للقرار الوطني ().

كما أن التوطن الدائم، إذا تم دون دراسة للأثار الديموغرافية، يمكن أن يفرض تحديات مستقبلية على الدولة الليبية. فاستقرار أعداد كبيرة من السكان في مناطق معينة قد يؤثر في الطلب على الخدمات وفرص العمل والسكن، وقد يغير بعض التوازنات الاجتماعية والاقتصادية المحلية. ولا يعني ذلك أن وجود المهاجرين يمثل تهديداً بذاته، وإنما يعني أن غياب التخطيط والإدارة قد يحول التحول الديموغرافي إلى مصدر ضغط على الدولة والمجتمع ().

وفي هذا الإطار، تصبح السيادة الديموغرافية أحد الأبعاد المهمة للسيادة الوطنية؛ أي قدرة الدولة على معرفة حجم السكان وتوزيعهم وتركيباتهم، ووضع السياسات المناسبة للتعامل مع التغيرات السكانية. ويكتسب هذا الأمر أهمية في ليبيا بسبب صعوبة الحصول على صورة دقيقة ومستقرة عن حركة السكان والمهاجرين في ظل استمرار التنقل والنزوح والهجرة غير النظامية. ()

ومن ثم فإن تعزيز السيادة الوطنية في مجال التوطن لا يعني الانغلاق أمام المجتمع الدولي أو رفض حماية المهاجرين واللاجئين، بل يعني بناء قدرة وطنية تمكن الدولة من اتخاذ القرار بنفسها، ووضع سياسة واضحة للهجرة، وتحديد المركز القانوني للمهاجرين، وإدارة الحدود، والتعامل مع الجهات الدولية وفق قواعد واضحة. وبذلك يصبح التعاون الدولي أداة لدعم الدولة وليس بديلاً عن الدولة.

خلاصة المبحث الثالث

يتضح من العرض السابق أن إشكالية السيادة والتوطن في ليبيا ترتبط ارتباطاً وثيقاً بهشاشة الدولة؛ فضعف المؤسسات وتجزؤ السلطة وصعوبة السيطرة الكاملة على الحدود أدت إلى تعدد الجهات المشاركة في إدارة الهجرة، وهو ما انعكس على قدرة الدولة على وضع وتنفيذ سياسة موحدة للتوطن. كما أن استمرار وجود المهاجرين لفترات طويلة يطرح تحديات تتعلق بالقانون والأمن والديموغرافيا والسيادة.

وفي المقابل، فإن حماية المهاجرين واللاجئين لا تتعارض في أصلها مع السيادة الوطنية، وإنما تتطلب تحقيق توازن بين حق الدولة في تنظيم إقليمها وسكانها وبين التزاماتها الإنسانية والقانونية. وتزداد أهمية هذا التوازن في ليبيا بسبب الدور المتزايد للفاعلين الدوليين وغير الحكوميين في إدارة ملف الهجرة. وقد أظهرت الأدبيات المتعلقة بالحالة الليبية أن السياسات الخارجية لضبط الهجرة، عندما تُطبق في سياق دولة غير مستقرة، يمكن أن تتفاعل مع جماعات مسلحة وشبكات غير رسمية، منتجةً نمطاً معقداً من الحوكمة.

وبناءً عليه، فإن معالجة مشكلة التوطن الدائم في ليبيا ينبغي أن تقوم على ثلاث مرتكزات متكاملة: أولها تعزيز مؤسسات الدولة وتوحيد قدرتها على إدارة الهجرة والحدود؛ وثانيها وضع إطار قانوني واضح يحدد أوضاع المهاجرين واللاجئين

وفصل بين التوطين والإقامة المؤقتة وإعادة التوطين؛ وثالثها تنظيم التعاون الدولي بما يحافظ على السيادة الليبية ويضمن في الوقت نفسه احترام حقوق الإنسان. وبهذا يمكن الانتقال من إدارة التوطين باعتباره أزمة متكررة إلى التعامل معه باعتباره سياسة عامة تحتاج إلى تخطيط مؤسسي وقانوني وديمقراطي وأمني متكامل.

المراجع

1. أبو حلاله، أكرم علي أحمد. (2025). الهجرة غير القانونية بين الإدماج والتوطين: المفهوم-الآثار-وأساليب المواجهة (ليبيا أنموذجًا). مجلة الأصالة، 3(11)، ليبيا.
 2. أبوخريص، محمد ضو عمر. (2024). الهجرة غير الشرعية وسياسات التوطين في ليبيا: دراسة في القوانين الليبية المتعلقة بالهجرة غير الشرعية وتوطين الأجانب في ليبيا. مجلة القرطاس، المجلد الأول، العدد 24، ليبيا.
 3. توفيق، مريم حيدر. (2024). التدخل الدولي الإنساني: ليبيا أنموذجًا. رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العراق.
 4. حرجور، ندا جمال السيد متولي. (2023). أثر الهجرة غير الشرعية على الأمن القومي الليبي في الفترة بين 2011 إلى 2021. رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
 5. عمر، خديجة عبد السلام. (2024). المشكلات الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على ظاهرة النزوح في المجتمع الليبي: الحفرة نموذجًا. رسالة ماجستير، مدرسة العلوم الإنسانية، ليبيا.
 6. فرج، يحيى فرج عبد الله. (2024). اللجوء في الشريعة الإسلامية والاتفاقيات الدولية. رسالة ماجستير، جامعة الزاوية، ليبيا.
 7. الفنيك، علي ناصر علي. (2024). الهجرة غير الشرعية وخطرها على الأمن القومي الليبي (2011-2022). رسالة ماجستير، جامعة الزاوية.
 8. منصور، شادي. (2024). الهندسة الديمغرافية: قراءة في أنماط التهديدات النابعة من السكان وسبل مواجهتها. الدراسات الإستراتيجية والبحوث السياسية، 3(1)، 28-48.
 9. سلمى، ن. (2025). ليبيا: المسار من غياب الدولة إلى الحكومة المنتظرة منذ فترة طويلة. في كتاب الحوكمة بدون حكومة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA)، ص. 183-206، دار سبرينغر للنشر.
 10. أبو القاسم، هناء عبد المعتمد عبد الله. (2025). ديموغرافيا السكان في المناطق الحدودية: دراسة ميدانية لعلاقة الديموغرافيا بالهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن القومي الليبي (مدينة القطرون نموذجًا). المجلة الليبية للدراسات الأكاديمية المعاصرة، 3(2).
- مراجع أجنبية
1. واينز، م. (1971). الديموغرافيا السياسية: الحلقة المفقودة في العلاقات الدولية. دار نشر معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا (MIT Press).
 2. ميلوناس، هـ. (2012). سياسات بناء الأمة: صناعة المواطنين المنتمين إلى الأمة، واللاجئين، والأقليات. مطبعة جامعة كامبريدج.
 3. ماكغاري، ج. (1998). «الهندسة الديموغرافية»: نقل الجماعات الإثنية بتوجيه من الدولة كأسلوب لتنظيم الصراع. مجلة الدراسات الإثنية والعرقية، 21(4)، 613-638.
 4. ماكنامي، ل.، وتشانغ، أ. (2019). الهندسة الديموغرافية والصراع الدولي: أدلة من الصين والاتحاد السوفيتي السابق. مجلة العلاقات الدولية.
 5. أوكباناشي، إ.، وكاونرت، ك. (2023). المهاجرون في خضم أزمات متعددة: تجزؤ سلطة الدولة، والشبكات غير الرسمية، والتنقل القسري وعدم التنقل في ليبيا. مجلة العالم الثالث الفصلية.
 6. دي مايو، م.، وليوني سكابولاتسا، ف.، ومولينى، ف. (2023). الهجرة في ليبيا: تحليل شبكي مكاني. مجلة التنمية العالمية، 163، 106139..
- منظمات دولية
1. المنظمة الدولية للهجرة (IOM). (2026). تقرير المهاجرين في ليبيا رقم 62: مارس-أبريل 2026.
 2. المنظمة الدولية للهجرة (IOM). (2026). تقرير المهاجرين في ليبيا رقم 61: يناير-فبراير 2026.
 3. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين - تدفق اللاجئين السودانيين إلى ليبيا
 4. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين - ليبيا